

Distr.: General
13 May 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

البند ٥ من جدول الأعمال

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٠ أيار/مايو ٢٠١٣ موجهتان إلى الأمين العام
ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

يؤسفني أن أبلغكم بالتصاعد المستمر في حدة التوتر في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مع استمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في ممارسة سياساتها غير القانونية واستمرارها في السماح لمستوطناتها غير الشرعيين بالتمتع بهذا الوضع غير القانوني. وما زالت هذه الأعمال العدائية غير القانونية تستفز الشعب الفلسطيني وتسمم الأجواء بين الجانبين في وقت يُبذل فيه كل جهد ممكن، إقليمياً ودولياً ومن جانب القيادة الفلسطينية، لإنقاذ فرص التوصل إلى حل سلمي يقوم على أساس وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

وإننا نعرب لكم مرة أخرى عن بالغ قلقنا إزاء التدابير غير القانونية التي تتخذها إسرائيل في القدس الشرقية المحتلة، والتي من الجلي أنها تتم بقصد عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني الطبيعي، وتغيير تكوينها الديمغرافي وطابعها الديني والثقافي والتاريخي، وتبديل هويتها وشكلها. ونحن نشعر بالجزع بوجه خاص إزاء الأعمال غير القانونية والعدوانية التي تجري في الأماكن المقدسة وحوّلها، وخاصة في الحرم الشريف والمسجد الأقصى، وندين هذه الأعمال.



الرجاء إعادة استعمال الورق

150513 150513 13-33181 (A)



وقد حدث في هذا الصدد، في ٨ أيار/مايو، وهو نفس اليوم الذي اعتقلت فيه إسرائيل الشيخ محمد أحمد حسين، المفتي العام للقدس، في تصرف زاد من حدة الحساسيات الدينية، أن توافد الآلاف من المستوطنين الإسرائيليين إلى القدس الشرقية المحتلة في استعراض فج للتطرف والكراهية والعنصرية. وقد جاء هؤلاء المستوطنون للمشاركة في ما يُعرف بـ "يوم القدس"، وهو المناسبة التي أعلنتها السلطة القائمة بالاحتلال بصورة استفزازية للاحتفال بذكرى الإجراء غير القانوني الذي قامت به بضمها المدينة بحكم الأمر الواقع. وقام المستوطنون بتصرفات شملت التحرش بالمدينين الفلسطينيين وترهيبهم وترديد شعارات تحريضية تضمنت إشارات عنصرية وعبارات تهديد، مما زاد من حدة التوترات في المدينة أكثر مما هي في الأصل، وأفضى إلى وقوع عدة اشتباكات. وكذلك قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي، التي تحركت كعادتها لحماية المستوطنين المتطرفين، بالاعتداء على المحتجين على هذه التصرفات من المدينين الفلسطينيين وعلى الصحفيين الذين كانوا يغطون الحدث، واعتقلت ١٥ شخصا على الأقل.

وفي الوقت نفسه، تواصل إسرائيل أنشطتها الاستيطانية غير القانونية في مختلف أنحاء دولة فلسطين، في انتهاك للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وفي تجاهل صلف للنداءات العالمية الداعية إلى الوقف الكامل لمثل هذه الأنشطة، وفي تناقض تام مع هدف التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وتم هذا الأسبوع الكشف عن موافقة الحكومة الإسرائيلية على مخططات لإقامة نحو ٣٠٠ وحدة استيطانية إضافية في مستوطنة "بيت إيل" شمالي مدينة رام الله. وتأتي هذه المخططات في أعقاب إجلاء جرى في العام الماضي للمستوطنين من إحدى البؤر الاستيطانية المتقدمة في المنطقة نفسها، وهي ستؤدي إلى اتساع مساحة المستوطنة بمقدار الثلث.

ونحن ندين هذه الإجراءات غير القانونية وندعو إلى إلغاء هذه المخططات ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية التي تقوم بها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فما هذه الإجراءات إلا تأكيد آخر لرفض السلطة القائمة بالاحتلال لإنهاء استعمارها واحتلالها للأراضي الفلسطينية واحترام التزاماتها القانونية، وتأكيد لعدم صدق نواياها تجاه عملية السلام.

ويستلزم الإنهاء الكامل للاحتلال العسكري الذي بدأ في عام ١٩٦٧ أن تكون أفعال إسرائيل متسقة مع مبادئ السلام، قولاً وفعلاً، فلا تقول كلاماً بهذا المعنى من جهة وتستمر في التصرف على نحو منافٍ تماماً للقانون من الجهة الأخرى. وهذا يستلزم وقف نشاط الاستيطان بجميع مظاهره، بما في ذلك توسيع المستوطنات وإقامة البؤر الاستيطانية

المتقدمة وبناء الجدار العازل ومصادرة أراضي الفلسطينيين وهدم بيوتهم وتشريدهم، كما يستلزم اتخاذ تدابير جادة لوقف الترويع والدمار اللذين ما برح المستوطنون الإسرائيليون يلحقونهما بالشعب الفلسطيني وبيوته ومزارعه وبساتينه ومواقع الدينية.

ونحن ندعو أعضاء المجتمع الدولي، وعلى رأسهم مجلس الأمن، إلى طرح هذه المطالب على إسرائيل بوضوح. وهي مطالب متماشية مع القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة والعهد الخاصة بحقوق الإنسان، ومع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن نفسه، ومع المرجعيات القائمة منذ زمن طويل لعملية السلام في الشرق الأوسط. وثمة اتفاق واسع النطاق على أن الجهود الرامية إلى إعادة إحياء تلك العملية تمرّ بمنعطف حرج، وهو ما يحتم على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تؤكد بشكل حقيقي وملمس ما تدّعيه من التزام بالسلام وبالحل القائم على وجود دولتين. فعدا ذلك سرعان ما سنجد أنفسنا قد بلغنا نقطة علينا أن نواجه عندها البدائل الأخرى بشكل جدّي.

وتأتي هذه الرسالة إلحاقاً برسائلنا السابقة التي بلغ عددها ٤٦٣ رسالة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٨ أيار/مايو ٢٠١٣ (A/ES-10/590-S/2013/272) هي سجل أساسي للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ولا بد من أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة وانتهاكات حقوق الإنسان المنهجية المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني، ولا بد من تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة